

Distr.: Limited  
4 December 2014  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ إجراء

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥

٣-٥ شباط/فبراير ٢٠١٥

البند ٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*\*

تعزيز إمكانية التنبؤ باستجابة منظمة الأمم المتحدة للطفولة للأزمات الإنسانية

اقترح بزيادة الحد الأقصى لصندوق برنامج الطوارئ

موجز

يعرض هذا التقرير على المجلس التنفيذي معلومات مستكملة بشأن قدرة اليونيسيف على الاستجابة بفعالية وكفاءة لحالات الطوارئ الإنسانية في البيئة العالمية السريعة التغير. ويتناول التقرير بالتحليل الاتجاهات الرئيسية لتمويل الأنشطة الإنسانية واستخدام صندوق برنامج الطوارئ منذ إنشائه في عام ١٩٧١.

وقد استعرض المجلس التنفيذي صندوق برنامج الطوارئ آخر مرة في عام ٢٠٠٦ (E/ICEF/2006/P/L.62)، عندما نقح الحد الأقصى للصندوق لفترة السنتين وقدره ٢٥ مليون دولار إلى ٧٥ مليون دولار. واليوم، ما زال الصندوق يُعد أسرع مصادر التمويل الفوري في حالات الطوارئ وأكثرها قابلية للتكيف قبل توفير الأموال من الجهات المانحة. بيد أنه بسبب كبر حجم الطلب، تواجه آلية الصندوق تحدياً في قدرتها على تلبية احتياجات التمويل الفوري.

\* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

\*\* E/ICEF/2015/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

070115 301214 14-66371 (A)



وبالرغم من أن التمويل الإنساني المقدم من اليونيسيف زاد من ٦٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ما يقرب من ١,٢ بليون دولار حالياً، فإن حجم الاستجابة المطلوبة يتجاوز كثيراً حجم التمويل المتاح. ووفقاً للوضع الحالي، فإن المبلغ المطلوب حالياً في النداء الإنساني العالمي لليونيسيف، وقدره ٢,٧ بليون دولار، ممول بنسبة تقل عن ٤٥ في المائة.

وبالرغم من وجود حاجة إلى توفير موارد بصورة فورية للاستجابة للعدد المتزايد من الأزمات الإنسانية، فإن الحد الأقصى لصندوق برنامج الطوارئ ظل دون تغيير منذ عام ٢٠٠٦. ونتيجة لذلك، فإنه بحلول آب/أغسطس ٢٠١٤ كانت موارد الصندوق قد استنفدت إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق وهو ما يزيد قليلاً عن ١٦ مليون دولار.

وبالنظر إلى العدد غير المسبوق من الأزمات التي يعاني منها العالم في الوقت الحالي، يوصي المدير التنفيذي بأن يوافق المجلس التنفيذي على زيادة الحد الأقصى لصندوق برنامج الطوارئ من ٧٥ مليون دولار لكل فترة سنتين إلى ٧٥ مليون دولار في السنة بدءاً من عام ٢٠١٥. وسيتم تمويل هذه الزيادة من الموارد العادية.

ومن شأن زيادة الحد الأقصى للصندوق أن يتيح لليونيسيف إمكانية مواصلة الاستجابة بصورة فورية وفعالة ويمكن التنبؤ بها لتلبية الاحتياجات العاجلة للأطفال والأسر في الأزمات الإنسانية.

## أولا - السياق الحالي للعمل الإنساني في اليونيسيف

١ - ترسخ العمل الإنساني باعتباره عنصرا جوهريا في برامج اليونيسيف، وهو مدمج إدماجا جيدا في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وإطار النتائج. والمنظمة ملتزمة بالاستجابة على نحو أكثر فعالية للآزمات وبناء روابط أقوى بين البرامج الإنسانية والبرامج الإنمائية من خلال الاستثمار في البرامج الواعية بالمخاطر، وبناء القدرة على التكيف، وتعزيز التأهب للحالات الإنسانية.

٢ - وقد ظل دور اليونيسيف وأداؤها في مجال العمل الإنساني موضوعا من المواضيع التي ركز عليها المجلس التنفيذي في بياناته ومداولاته مؤخرا<sup>(١)</sup>. وقد أحيط المجلس علما بالنتائج التي تحققت في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، والدروس التي طُبقت من الخبرة المكتسبة من الاستجابة للآزمة التي وقعت في منطقة القرن الأفريقي في عام ٢٠١١، والنظم التي دُعمت من خلال وضع إجراءات لحالات الطوارئ من المستويين الثاني والثالث.

٣ - وفي عام ٢٠١٣، استجابت اليونيسيف، من خلال العمل مع الشركاء، لـ ٢٨٩ حالة من الحالات الإنسانية من مختلف المستويات في ٨٣ بلدا. وأسفر ذلك عن ٧٥٥ عملية نشر، ٢٠٧ منها من جانب شركاء احتياطيين، وتطلبت عقد ما يقرب من ١ ٤٠٠ اتفاق شراكة مع المجتمع المدني في البلدان التي تواجه آزمات.

٤ - وقد كان عبء الآزمات الإنسانية في عام ٢٠١٤ غير مسبوق. وقد بدأ العام بالاستجابات الجارية لأربع حالات طوارئ كبرى تطلبت حشد منظومة العمل الإنساني بأسرها: معالجة الآثار الناجمة عن إعصار هايان الذي وقع في الفلبين في عام ٢٠١٣، ونشوب الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى، واندلاع أعمال العنف في جنوب السودان، واستمرار النزاع في الجمهورية العربية السورية، وما نتج عن ذلك من آزمات اللاجئين في البلدان المجاورة. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كانت اليونيسيف والوكالات الإنسانية مشغولة باستجابات جارية في ٤٠ بلدا، تطلب ١١ منها تعبئة على نطاق المنظومة من خلال إعلان حالات الطوارئ من المستوى الثالث، كان آخرها الاستجابة للنزاع الجاري في العراق، وتفشي الإيولا في غرب أفريقيا. وبنهاية تشرين الأول/أكتوبر، كانت هناك ٥٥٦ عملية نشر لحالات طوارئ حول العالم.

(١) المناقشة المواضيعية بشأن أعمال اليونيسيف في الحالات الإنسانية (E/ICEF/2014/CRP.4)، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛ البيان الافتتاحي للمدير التنفيذي لليونيسيف، الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤، ٩-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٥ - وقد تحققت نتائج مهمة بسبب الاستجابات التي حدثت مؤخرا. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، تم قبول ٦١ في المائة من الأطفال المستهدفين دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، وعددهم ٢٨ ٠٠٠ طفل، لتلقي الرعاية العلاجية، بمعدل شفاء تقديري قدره ٨١ في المائة. وتم تحصين أكثر من ٨٠ في المائة (٢٣٥ ٠٠٠) من الأطفال دون سن الخامسة الذين استهدفهم اليونيسيف ضد مرض الحصبة، وتوفر لـ ٦٩ في المائة (١،٤ مليون شخص) من السكان المتضررين المستهدفين إمكانية للاستفادة من الخدمات الصحية الأساسية والأدوية في المناطق المتضررة. وفي العراق، أُتيحت لأكثر من ٧٦٢ ٠٠٠ شخص من المتضررين من الصراع إمكانية الحصول على مياه نقية (٢٥ في المائة من العدد المستهدف) كما تم توصيل أكثر من ٣٤٥ ٠٠٠ شخص بشبكات الصرف الصحي المحسنة (بما يتجاوز العدد المستهدف). وتم تحصين أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة ضد شلل الأطفال (٦٧ في المائة من العدد المستهدف). وفي جنوب السودان، تم تحصين نحو ٦٠٠ ٠٠٠ طفل بين سن ٦ أشهر و ١٥ سنة ضد الحصبة مقابل العدد المستهدف وهو ١،٣ مليون طفل. وأسفر التوسع الكبير في أنشطة التغذية عن قبول أكثر من ٥٥ ٠٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ٥٩ شهرا ممن يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم لتلقي الرعاية العلاجية.

#### ثانيا - اتجاهات التمويل المقدم إلى اليونيسيف للأغراض الإنسانية

٦ - زادت احتياجات النداء الإنساني لليونيسيف أكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٦، من نحو ٨٠٠ مليون دولار إلى ٢،٧ بليون دولار في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وكثيرا ما تنشأ، حتى في خلال سنة تقيمية واحدة، احتياجات إنسانية غير متوقعة ترتب عليها احتياجات تمويل إضافية. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، على سبيل المثال، كان حجم النداء الإنساني العالمي لليونيسيف ٢،١ بليون دولار، ولكن هذا الرقم ارتفع إلى ٢،٧ بليون دولار بحلول تشرين الأول/أكتوبر بسبب حالات الطوارئ غير المتوقعة مثل أزمة الإيولا، فضلا عن تفاقم الأزمات في جمهورية أفريقيا الوسطى والعراق وجنوب السودان.

٧ - وقد زادت أيضا إيرادات الأغراض الإنسانية، من ٦٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى نحو ١،٢ بليون دولار حاليا في عام ٢٠١٤. وبالرغم من ذلك، لم تتمكن المنظمة من مواكبة الاحتياجات المتزايدة. وحتى فيما يتعلق بحالات الطوارئ ذات الأولوية من المستوى الثالث، عكست حالة التمويل فجوة في التمويل بنسبة ٥٤ في المائة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. كما أصبح التمويل يسعى لتحقيق أهداف أكثر تحديدا استجابة لأزمات معينة وأصبح بذلك أقل مرونة. فمثلا، حدثت زيادة حادة في التمويل الإنساني في

عام ٢٠١٠، حيث ارتفع من ٦٦٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ١,٠٢ بليون دولار في عام ٢٠١٠. غير أن هذه الزيادة كانت إلى حد كبير استجابة للزلازل الذي وقع في هايتي. ومؤخراً جداً، زاد أيضاً بدرجة كبيرة التمويل المقدم للأغراض الإنسانية من ٨٣٧ مليون دولار في عام ٢٠١٢ إلى ١,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٣، وترجع هذه الزيادة في معظمها إلى الاستجابة لإعصار هايان الذي وقع في الفلبين والأزمة التي تتعرض لها الجمهورية العربية السورية والبلدان المجاورة. وعلاوة على ذلك، فإنه حتى في إطار المساهمات المواضيعية العالمية المقدمة للأغراض الإنسانية، تناقص بدرجة كبيرة الجزء غير المخصص، الذي يوفر أكبر قدر من المرونة، من ٥,٣ ملايين دولار في عام ٢٠١٢ إلى ٢,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٣ وإلى ٣٣١ ٠٠٠ دولار فقط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٨ - والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ هو أحد مصادر التمويل الإنساني الأكثر قابلية للتنبؤ لكل من حالات الطوارئ الحادة والمزمنة ووسيلة رئيسية من وسائل التمويل لتغطية أوجه العجز الكبيرة في التمويل في عملية النداء المشترك بين الوكالات. والصندوق المركزي هو رابع أكبر جهة مانحة للاستجابة الإنسانية لليونيسيف عام ٢٠١٣. ومع ذلك، فإنه لم يستطع مواكبة الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. وفي حين ظلت نسبة التمويل المخصص من الصندوق المركزي لليونيسيف منذ عام ٢٠٠٦، ثابتة عند نحو ٢٥ في المائة، فإن حصة الصندوق المركزي في إجمالي الاحتياجات التمويلية لليونيسيف انخفضت من ٧ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٣. وبالتالي، فإن صندوق برنامج الطوارئ لا يزال هو الآلية الرئيسية المتاحة للمكاتب القطرية لتحسين قدراتها على الاستجابة لحالات الطوارئ في الأيام الأولى لحدوث أي أزمة.

ثالثاً - صندوق برنامج الطوارئ بوصفه آلية للتمويل الفوري لاستجابة اليونيسيف في الأزمات

٩ - من أكبر التحديات التي تُصادف عند الاستجابة للتدهور المفاجئ في الحالة الإنسانية في أي بلد هو توفر موارد مالية كافية لكي يكون بالإمكان التعجيل بنشر الموظفين، وشراء اللوازم، ووضع طرائق التنفيذ. ومن الأهمية بمكان توفر القدرة على الإسراع بتوسيع نطاق الأنشطة التي تشكل الفرق بين الحياة والموت لأشد الأطفال ضعفاً.

١٠ - وإدراكاً لهذا الوضع، تقوم اليونيسيف، بموافقة المجلس التنفيذي، بتفعيل آليتين رئيسيتين لتوفير التمويل الفوري عند بدء وقوع أزمة إنسانية: (أ) أن يخوّل الممثلون سلطة إعادة برمجة قدر محدود من الموارد العادية لتلبية الاحتياجات الفورية؛ (ب) أن يطلب

الممثلون توفير مخصصات من صندوق برنامج الطوارئ بغرض "التمويل المسبق" للعمل الإنساني الفوري والملح.

١١ - وقد أنشئ صندوق برنامج الطوارئ في عام ١٩٧١ (في البداية بوصفه صندوق احتياطي الطوارئ) بهدف تيسير استجابة اليونيسيف على نحو سريع وفعال لحالات الطوارئ. ولا يزال الصندوق يعتبر وسيلة فعالة لتقديم الأموال إلى مكاتب اليونيسيف في الوقت المناسب ولتمكين المنظمة من البدء في استجابتها للأزمات قبل أن تصبح الأموال المقدمة من الجهات المانحة متاحة. واليوم، لا يزال صندوق برنامج الطوارئ هو أسرع مصادر التمويل الفوري في حالات الطوارئ وأكثرها موثوقية وقابلية للتكيف.

١٢ - ويمول صندوق برنامج الطوارئ من الموارد العادية. وتقدم الاعتمادات من الصندوق أساساً إلى البلدان المؤهلة للحصول عليها بوصفها أموالاً قابلة للاسترداد ترقباً لتلقي مساهمات من الجهات المانحة إلى النداءات الإنسانية. وقد أنشئ الصندوق في أول الأمر بمبلغ أقصاه ٢٥ مليون دولار لكل فترة سنتين. وفي عام ٢٠٠٦، وافق المجلس التنفيذي على زيادة الحد الأقصى إلى ٧٥ مليون دولار لكل فترة سنتين<sup>(٢)</sup>، وذلك إدراكاً منه لضرورة زيادة قدرة اليونيسيف على الاستجابة بفعالية في الوقت المناسب وبشكل يمكن التنبؤ به لاحتياجات الأطفال والنساء المتضررين جراء حالات الطوارئ الإنسانية.

١٣ - وخلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣، خُصصت أموال من صندوق برنامج الطوارئ تبلغ أكثر من ٣٥٥ مليون دولار لمواجهة الأزمات الإنسانية لتمكين اليونيسيف من الاستجابة لها بصورة فورية. وكان باستطاعة بعض البلدان سداد ٦٨ في المائة من هذا الإنفاق الإجمالي. أما المبلغ المتبقي، وهو ما يقرب من ١١٣ مليون دولار، فقد حُوّل إلى مساهمة من الموارد العادية لليونيسيف للوفاء بالتزامات اليونيسيف الأساسية إزاء الأطفال في مجال العمل الإنساني.

١٤ - وقد اعترف بجدوى طرائق صرف الأموال من صندوق برنامج الطوارئ ونجاحها في تعزيز العمل الإنساني الذي تضطلع به اليونيسيف واعتمدت هذه الطرائق بوصفها إجراءات فورية رئيسية في بروتوكولات تفعيل العمل المتعلق بحالات الطوارئ من المستويين الثاني والثالث في المؤسسة. وقد استحدثت اليونيسيف، بموجب إجراءاتها التشغيلية الموحدة المبسطة لحالات الطوارئ من المستويين الثاني والثالث، مخصصات من صندوق برنامج

(٢) القرار ١٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بشأن تعزيز قدرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة على مواجهة حالات الطوارئ.

الطوارئ على أساس مبدأ "عدم الندم"<sup>(٣)</sup> فيما يتعلق بالبلدان التي تواجه حالات الطوارئ من هذا القبيل. وفيما يتعلق بحالات الطوارئ من المستوى الثالث، يتم بصورة تلقائية تخصيص مبلغ ٤ ملايين دولار للاستجابة للأزمة بالإضافة إلى مبلغ مليون دولار لنشر فريق الاستجابة الفورية على أساس مبدأ "عدم الندم". أما بالنسبة لحالات الطوارئ من المستوى الثاني، فيتم تلقائياً تخصيص مبلغ مليوني دولار من أجل الاستجابة لها.

١٥ - وفي فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، صُرف من صندوق برنامج الطوارئ ما مجموعه ١٠٨،٤ ملايين دولار لـ ٤٢ بلداً، مما وفر التمويل السريع الذي تشتد الحاجة إليه للاستجابة الإنسانية لليونيسيف. وخُصص ما يقرب من ٥١،١ مليون دولار من إجمالي التمويل المقدم من الصندوق لفترة السنتين تلك (٤٧ في المائة) للمكاتب القطرية للاستجابة لحالة الطوارئ من المستوى الثالث في الجمهورية العربية السورية. فعلى سبيل المثال، مع استمرار تدهور الوضع بسرعة في الجمهورية العربية السورية والبلدان المجاورة في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ومع استمرار نزوح السكان، وبالرغم مما بُذل من جهود قوية لحشد الأموال من مصادر عامة وخاصة للاستجابة للوضع، كانت هناك فجوة بنسبة ٨٠ في المائة في احتياجات التمويل لعام ٢٠١٣. ودعم تخصيص الصندوق لمبلغ يزيد قليلاً عن ١١ مليون دولار في هذه اللحظة الحرجة الاستمرار في تنفيذ مشاريع إنقاذ الأرواح المتعلقة بتوفير المياه والصرف الصحي ووسائل النظافة الصحية لصالح أكثر من ١٠ ملايين شخص وتحسين أكثر من مليوني طفل في الجمهورية العربية السورية. وفي الأردن والعراق ولبنان، دعم ذلك الاعتماد توفير المياه والصرف الصحي ووسائل النظافة الصحية، والتخلص من المياه المستعملة، وإزالة القمامة في مخيمات اللاجئين، فضلاً عن توفير المياه والصرف الصحي ووسائل النظافة الصحية في المدارس.

١٦ - وفي عام ٢٠١٤، وهي السنة الأولى في فترة السنتين الحالية، استدعى الطلب على أموال الصندوق صرف مبلغ ٧٠،٨ مليون دولار لـ ١٧ بلداً. ونتيجة لذلك، استنفذ الصندوق إلى أدنى مستوى له على الإطلاق وهو أكثر قليلاً من ١٦ مليون دولار في آب/أغسطس ٢٠١٤. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كان يجري استخدام نحو ٩٠ في المائة من إجمالي مخصصات الصندوق - ٦٤ مليون دولار - لدعم الاستجابة الإنسانية لحالات

(٣) يُعرّف "مبدأ عدم الندم" الذي استحدثته اليونيسيف في "إجراءات اليونيسيف لتفعيل العمل المتعلق بحالات الطوارئ في المؤسسة" (CF/EXD/2011-01)، ٢١ آذار/مارس ٢٠١١، كما يلي: "ستفضل المنظمة أن تخطئ بنشر مزيد من القدرات وتعبئة قدر أكبر من الموارد دعماً للاستجابة حتى إذا ثبت لاحقاً أن ذلك لم يكن ضرورياً".

الطوارئ من المستوى الثالث، بما في ذلك مخصصات "عدم الندم" لجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والعراق والبلدان المتضررة من أزمة الإيولولا. واستُخدمت مخصصات عام ٢٠١٤ المتبقية لدعم حالات الطوارئ المفاجئة مثل تلك التي شهدتها أوكرانيا، وجزر المحيط الهادئ، وجنوب شرق أوروبا، ودولة فلسطين، والتي لم يقدم فيها تمويل من الجهات المانحة. وقد كان صندوق برنامج الطوارئ مهما للغاية لتحقيق نتائج في هذه الأماكن. ففي غزة، على سبيل المثال، خُصص مبلغ ٣,٥ ملايين دولار لإعطاء دفعة لإصلاح المدارس والبنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على وجه الاستعجال؛ وشراء اللوازم الأساسية للصحة والتغذية والنظافة الصحية والتعليم؛ وتقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات حماية الأطفال والقائمين على رعايتهم، التي أفادت جميعها مئات الآلاف من الأشخاص. وفي أوكرانيا، أتاح التمويل المقدم من الصندوق إمكانية إنشاء هياكل التنسيق اللازمة لتقديم خدمات الحماية لـ ٣٨٠.٠٠٠ شخص، ثلثهم من الأطفال.

١٧ - وفي بلدان مثل جنوب السودان، كان الصندوق هو أداة التمويل الأساسية لبدء تشغيل آلية الاستجابة السريعة التي استفاد من خلالها نحو ٥٥٧.٠٠٠ من الأشخاص الذين يعيشون في مناطق نائية ومعزولة - منهم ١١٦.٠٠٠ طفل دون سن الخامسة - من خدمات إنقاذ الأرواح.

#### رابعا - المحافظة على إمكانية التنبؤ بقدرة اليونيسيف على الاستجابة الفورية

١٨ - بالرغم من تزايد عدد الأزمات الإنسانية وحجم الاستجابات المطلوبة، ظل الحد الأقصى لصندوق برنامج الطوارئ عند مستوى ٧٥ مليون دولار لكل فترة سنتين منذ عام ٢٠٠٦. ويشير تحليل الاتجاهات الحالية إلى أن مستوى المساعدات الإنسانية المطلوبة سيستمر في الارتفاع. وسيمثل هذا الاتجاه تحديا آخر لقدرة اليونيسيف على الاستجابة بصورة فورية وفعالة لاحتياجات الأطفال والأسر المتضررين جراء الأزمات الإنسانية.

١٩ - وبالنظر إلى النطاق غير المسبوق لحالات الطوارئ التي يشهدها العالم، تقترح اليونيسيف زيادة الحد الأقصى لصندوق برنامج الطوارئ من ٧٥ مليون دولار لكل فترة سنتين إلى ٧٥ مليون دولار في السنة اعتبارا من عام ٢٠١٥.



٢٠ - وستغطي الزيادة في صندوق برنامج الطوارئ من خلال تخصيص موارد عادية. ونظراً لأنه من المتوقع زيادة الموارد العادية في السنوات المقبلة، فإن هذه الزيادة في المبلغ المخصص لن تقلل من المبالغ المخصصة للبلدان من الموارد العادية. ومن الجدير بالملاحظة أن جميع المبالغ المخصصة من الصندوق تقدم دعماً للبلدان التي تمر بأزمات.

٢١ - ومن شأن زيادة الحد الأقصى للصندوق أن يتيح لليونيسيف إمكانية مواصلة الاستجابة بصورة فورية وفعالة ويمكن التنبؤ بها لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للأطفال وأسرهم.

#### خامساً - مشروع قرار

٢٢ - توصي اليونيسيف بأن يوافق المجلس التنفيذي على مشروع القرار التالي:

##### إن المجلس التنفيذي

١ - يحيط علماً باقتراح زيادة الحد الأقصى لصندوق برنامج الطوارئ التابع لليونيسيف (E/ICEF/2015/P/L.4)؛

٢ - يشجع اليونيسيف على مواصلة تعزيز قدراتها الداخلية وتنسيقها مع الحكومات الوطنية، والجهات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، سعياً إلى ضمان استجابة فعالة في الوقت المناسب يمكن التنبؤ بها للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة الجارية؛

٣ - يوافق على زيادة الحد الأقصى لصندوق برنامج الطوارئ إلى مبلغ ٧٥ مليون دولار في السنة، بدءاً من عام ٢٠١٥، يغطي من خلال تخصيص موارد عادية، وذلك لزيادة قدرة اليونيسيف على الاستجابة بصورة فورية وفعالة ويمكن التنبؤ بها لاحتياجات الأطفال والنساء المتضررين جراء حالات الطوارئ الإنسانية.